مجتمع

زلزال متوسط يضرب أوكلاهوما سيتي الأميركية

هز زلزال بقوة 5,1 درجات منطقة قريبة من مدينة أوكلاهوما سيتي في وقت متأخر من ليلة الجمعة، وقالت هيئة المسح الجيولوجي الأميركية إن الزلزال كان مركزه على بعد 8 كيلومترات شمال غربي براغ بولاية أوكلاهوما، وكان ضحلاً على عمق 3 كيلومترات، ما جعل الهزات أكثر شدة. وجرى تسجيل ما لا يقل عن ستة زلازل، بما في ذلك زلزالان بقوة أكبر من 4 درجات بالقرب من ضاحية أخرى في مدينة أوكلاهوما في يناير/ كانون الثاني الماضي. وفي إبريل/ نيسان 2023، ضربت هزات متوسطة مدينة كارني بوسط أوكلاهوما. (أسوشييتد برس)

10 قتلى بحرائق الغابات في تشيلي

أعلنت تشيلي حالة طوارئ، الجمعة، بعد مقتل 10 أشخاص في حرائق غابات بمنطقة فالبارايسو (وسط)، حيث تهدد الحرائق مئات المنازل. وأفاد المسؤولون المحليون بأن الحرائق تتركز في منطقتي فينيا ديل مار وفالبارايسو السياحيتين، ودمرت مئات الهكتارات من الغابات، وتسببت بعمليات إجلاء قسرية. وترجع الحرائق إلى موجة حر صيفية وجفاف يؤثران على الجزء الجنوبي من أميركا الجنوبية بسبب ظاهرة النينيو المناخية، وسط تحذيرات العلماء من أن ارتفاع درجة حرارة الأرض يزيد من مخاطر الكوارث الطبيعية. (فرانس برس)

(عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

رفح الملاذ الأخير

قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي مشارف مدينة رفح، آخر ملاذ لمئات آلاف الغزيين في أقصى جنوبي القطاع، ويخشى النازحون الذين تجمعوا أمام السياج الحدودي مع مصر هجوماً جديداً، فيما لم يتبقَ لهم مكان يفرون إليه. ويتكدس أكثر من نصف سكان قطاع غزة البالغ عددهم 2,3 مليون نسمة في رفح بلا مأوى حالياً، ووصل عشرات الآلاف خلال الأيام القليلة الماضية، بعدما شنت القوات الإسرائيلية واحدة من أكبر الهجمات للسيطرة على خانيونس. يقول عماد، وهو أب لستة أطفال: «إذا هجموا على رفح سنكون أمام خيارين، نبقى ونموت، أو نتسلق الجدار مع مصر. غالبية أهل غزة موجودون في رفح، واجتياحها سيؤدي إلى مجازر غير مسبوقة». وباعتبارها الجزء الوحيد من غزة الذي تصل إليه المساعدات الغذائية والطبية المحدودة عبر الحدود، أصبحت رفح والمناطق القريبة من خانيونس منطقة تعج بالخيام، وزادت الرياح والطقس البارد والأمطار من حالة البؤس. تقول أم بدري، وهي أم لخمسة أطفال من مدينة غزة: «نعيش أكثر من مأساة، حرب وتجويع ومطر. كنا ننتظر فصل الشتاء لنشاهد الأمطار من بلكونة منزلنا، لكن البيت راح، والمطر أغرق الخيمة». ومع تعطل خدمات الهاتف في معظم أنحاء غزة تقريباً، يتسلق النازحون ساتراً رملياً عند السياج الحدودي على أمل التقاط إشارة من شبكات الهاتف المحمول المصرية. ومن بين هؤلاء، مريم عودة التي تحاول أن تبعث برسالة إلى عائلتها التي لا تزال في خانيونس، لتقول لهم إنها لا تزال على قيد الحياة. (رويترز)

ليبيا: حوادث المرور تتزايد شتاءً

طرابلس ـ **أسامة علي**

سجلت ليبيا 1279 حالة وفاة بسبب حوادث مرورية خلال النصف الأول من عام 2023، وفق إحصائية نشرتها وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية في نهاية ديسمبر/كانون الأول الماضي، ورصدت 4184 حادثاً مرورياً في أنحاء البلاد، خلفت 1828 إصابة بليغة و1686 إصابة بسيطة.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، أكدت وزارة الداخلية وجود ارتفاع مفرط في أعداد حوادث المرور خلال السنوات الخمس الماضية، وأن تلك الحوادث تسببت في وفاة 9245 شخصاً، وإصابات بليغة لـ11532 شخصاً، بينما بلغ عدد المركبات المتضررة 39618 مركبة.

وفي تقريرها الصادر في نهاية ديسمبر، أرجعت الوزارة تصاعد أعداد ضحايا حوادث السير إلى تهالك الطرق، والقيادة المتهورة، والقيادة تحت تأثير المخدرات، والسرعة الزائدة، وعدم الالتزام بالقواعد والإرشادات المرورية، مقرة بأن هذه الظاهرة «أصبحت تمثل هاجساً لكافة أفراد المجتمع، وأصبحت واحدة من المشكلات التي تستنزف الموارد المادية والبشرية، إضافة إلى ما تخلفه من مشاكل اجتماعية ونفسية». وأعلنت مديرية أمن منطقة البريقة (وسط شمال) وفاة تسعة أشخاص في حادث سير وقع يوم الخميس الماضي، من بينهم ثمانية أفراد من عائلة واحدة كانوا داخل سيارة اصطدمت بسيارة أخرى. ومنذ مطلع العام الحالي، سجلت مديرية أمن العاصمة طرابلس 6 حوادث سير على طريق المطار وطريق الشط، كان من بينها حادث تصادم ست مركبات على طريق المطار، نتجت عنه إصابات بليغة وتضرر مركبات.

يقول عبد العاطي غربية، من طرابلس، إن تزايد أعداد الحوادث في فصل الشتاء له علاقة بسوء وضع الطرق، ويوضح لـ«العربي الجديد»: «الكثير من الحوادث تقع في طريق المطار، وهو طريق واسع، ويغري السائقين بالسرعة، لكن هناك سبباً آخر هو كثرة مرور سيارات نقل مشتقات الوقود، إذ يقع مقر شركة البريقة للنفط على طريق المطار، ومع سقوط الأمطار، تتفاعل المواد اللزجة والسائلة التي تتسرب من تلك السيارات على الطريق. عندها تكون المسؤولية الأولى على الحكومة، بينما تضع وزارة الداخلية المسؤولية على السائقين».

ويتحدث غربية عن مخاطر الانزلاقات على الطرق، وتضرر المركبات بشكل مفاجئ بسبب تهالكها، مؤكداً أن «هناك صيانة للطرق، لكن سوء عمليات الصيانة يحولها إلى برك عند هطول الأمطار، فيضطر السائق إلى سلوك مسارات جانبية، أو يضطر إلى تجنب الحفر، وهذه التصرفات تتسبب في كثير من الحوادث، لكن لأن أغلبها بسيطة، لا يهتم بها أحد، فالسلطات لا تهتم إلا بالحوادث الكبرى التي تشهد أضراراً أو وفيات».

يتابع: «إشارات المرور لم يعد لها وجود للتنبيه إلى التحويلات، حتى في الطريق الساحلي الرابط بين المناطق، وبالتالي لا يمكن كبح جماح المتهورين في القيادة، وهذا لا يمكن تنفيذه بالنصائح، أو عبر إرسال إرشادات، بل عبر عقوبات ومخالفات مرورية، والحد من الفساد والمحسوبية داخل شرطة المرور».

ويرى الضابط السابق في مرور طرابلس رجب التمتام، أن القيادة وأمنها مسؤولية السائق بالأساس، وأن الردع الناتج من القانون يأتي في مرتبة تالية. ويوضح لـ«العربي الجديد» أن «العديد من العوامل تتسبب في ارتفاع أعداد حوادث المرور، من بينها بالطبع تهالك الطرق الذي يزيد الحوادث في فصل الشتاء، لكن السلطات بدأت مشاريع تحديث الطرق. لكن لا يمكننا تجاهل إقبال المواطنين على شراء الإطارات المستوردة غير الآمنة، وتجاهل وضع حزام الأمان عند القيادة، والإفراط في استخدام الهواتف الجوالة التي تعد من أكثر المخالفات التي تسجلها دوريات المرور».

يضيف التمتام: «يتوجب على السلطات إصدار تشريعات صارمة لمعاقبة المخالفين، خاصة في الحوادث التي تخلف وفيات، والتي ينبغي أن يحال أصحابها إلى محاكمات، وتعلن العقوبات بحقهم كنوع من الردع، وتحميل المسؤولية القانونية عن الانتهاكات الكبيرة لحق استعمال الطريق العام».

صيانة الطرق ضرورة

تعتبر وزارة الداخلية ان سائق المركبة يتحمل 85 في المائة من المسؤولية عن الحوادث المرورية، إلى جانب العديد من العوامل الأخرى، ودعت الإدارة العامة للمرور والتراخيص إلى العمل على اتخاذ الإجراءات التوعوية والوقائية اللازمة لتقليص المخاطر، لكنها تتجاهل مسؤولية الجهات الحكومية حيال صيانة الطرق.

تحقيق

ارعب قرار عدة دول تعليق تمويل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «أونروا»، بزعم مشاركة عدد من موظفيها في عملية طوفان الأقصى، الفلسطينيين في لبنان، الذين يتكلون على خدمات الوكالة

أونروا لبنان
تداعيات جسيمة على الفلسطينيين بحال توقف التمويل

بيروت ـ **انتصار الدنان**

بعد صدور قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الذي طالب إسرائيل «بمنع ومعاقبة التحريض على الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين»، في إطار حكمها الابتدائي بشأن الدعوى القضائية التي رفعتها جنوب أفريقيا، اتهمت إسرائيل عدداً من موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بالمشاركة في عملية طوفان الأقصى، فسارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى إعلان وقف تمويلها الوكالة، تبعتها مجموعة من الدول، الأمر الذي سيؤدي إلى عجز أونروا عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين، ليس في قطاع غزة فقط، بل في سائر الدول التي لجأ إليها الفلسطينيون.

يقول مصدر في أونروا في لبنان إن خدمات الوكالة تشمل أثني عشر مخيماً في البلاد، بالإضافة إلى فلسطينيين مقيمين خارج المخيمات، ويستفيد حوالي 37 ألف طالب من خدمات التعليم في 62 مدرسة موجودة في مخيمات ومدن لبنان، كما أن هناك 27 عيادة تقدّم خدمات صحية أولية، عدا عن خدمات التي تقدم من خلال الاستشفاء، إذ تتعاقد أونروا مع مستشفيات لبنانية وفلسطينية خاصة وحكومية لتقديم خدمات الاستشفاء، كما تقدم خدمات إغاثية من خلال شبكة الأمان الاجتماعي للأشخاص الأكثر فقراً، وتبلغ قيمتها خمسين دولاراً لكل شخص من سن صفر وحتى الثمانية عشرة، بالإضافة إلى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم فوق الستين وأصحاب الأمراض المزمنة، وذلك من خارج الميزانية العامة في إطار خطة الطوارئ في لبنان.

كما تقدم أونروا في مخيمات لبنان خدمات البنى التحتية، وإزالة النفايات، وتحسين المياه وضخها من الآبار، وتطاول هذه الخدمات أكثر من مائتي ألف فلسطيني في لبنان. وعليه، فإن توقف أونروا عن تقديم هذه الخدمات يعني مصيراً مجهولاً لهؤلاء، وخصوصاً الطلاب. وأبدى عدد من المستفيدين من خدمات أونروا تخوفهم من انقطاع التمويل عن الوكالة الذي توفر لهم خدمات كبيرة، وسيتأثر اللاجئون بشكل كبير جراء توقف خدمات التعليم والطبابة والاستشفاء التي لا توفرها لهم الدولة اللبنانية. وفي حال توقف خدمات التعليم، فسيكون مصير الطلاب الشارع، في وقت لن يتمكن المرضى من الحصول على العلاج والدواء، وسيكونون عرضة للخطر.

تتحدر عبير محمد الميعاري، من بلدة عكبرة الواقعة في الجليل الأعلى، وتقيم حالياً في مخيم عين الحلوة للاجئين الفلسطينيين في مدينة صيدا (جنوب)، ولديها ثلاثة أولاد. تقول: «أعاني من أمراض مزمنة ولا أعمل. ابنتي تتولى إعالتي لكن الراتب لا يسد احتياجاتنا الحياتية كلها. وبما أنني مصابة بأمراض مزمنة، توفر أونروا الأدوية التي أحتاجها شهرياً. وإذا توقفت هذه الخدمة ولم أعد أحصل على الأدوية، فستتأثر صحتي لأنني لا أستطيع تأمينها بسبب ارتفاع سعرها. أحصل على مساعدة من أونروا بشكل دوري، وهي عبارة عن مال ومساعدات عينية عدا عن خدمات الاستشفاء، إذ إن الوكالة متعاقدة مع أحد المستشفيات، وانقطاع التمويل سيحرمنا من كل هذه الخدمات».

من جهتها، تقول أم زهير (48 سنة)، وهي من سكان مخيم عين الحلوة ولديها أربعة أولاد، اثنان منهم من الأشخاص ذوي الإعاقة: «نشعر بخطر حقيقي في حال توقف الدعم عن أونروا وبالتالي تأثرت خدماتها. أحصل على خدمات صحية ومادية وبدل شؤون ومدارس. ابنتي، وهي من الأشخاص ذوي الإعاقة، تستفيد من خدمة التعليم في مدرسة خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. حتى إن الوكالة توفر لها بدل نقل للحافلة التي تقلها إلى المدرسة. وإذا توقفت هذه الخدمات، فلا نعرف ما الذي سيحل بنا. سنعيش مصيراً مجهولاً. لن أتمكن من إرسال ابنتي إلى المدرسة. ابني أيضاً يستفيد من خدمات التعليم. وإذا ما حصل ذلك، فسيصير جميع الطلاب الفلسطينيين خارج المدارس».

وتقول الفلسطينية عواطف محمد الحسين، المقيمة في منطقة صيدا البلد: «نحن ستة أشخاص في البيت، ونستفيد من الوكالة من خلال الخدمات الصحية والأدوية للقاحات والمعاينات الشهرية التي توفرها أونروا مجاناً، والتي لا أستطيع تأمينها لابني على نفقتي الخاصة. ابني الأكبر يستفيد من خدمة التعليم المجاني مع توفير الكتب والقرطاسية، إذ لا أستطيع تسجيله في مدرسة خاصة، ولا يستفيد من خدمة التعليم في المدارس الحكومية في لبنان بحسب قرارات وزارة التربية».

تضيف: «يستفيد ولداي أيضاً من المعونة الطارئة التي تقدمها أونروا كل ثلاثة أشهر وتبلغ قيمتها 50 دولاراً، وتساعدنا في هذه الأزمة الاقتصادية التي نعيشها. كما أنني أستفيد من خدمات الطبابة في المستشفى. لا نعرف ما الذي سيحل بنا وبالأشخاص الذين يستفيدون من خدماتها».

وتقول السيدة أماني عصفور، المتحدرة من مدينة عكا في شمال فلسطين، والمقيمة في مدينة صيدا: «لدي ولدان، الأول يستفيد من خدمة التعليم والثاني، وهو صغير، من شرق مدينة صيدا: «لدي ولدان في المرحلة الثانوية في مدارس أونروا، والمدرسة قريبة من بيتي. لا يحتاج أولادي إلى سيارة نقل، ويذهبان إليها سيراً على الأقدام. وإذا توقفت خدمات التعليم في الأونروا، فسيصير أبنائي في الشارع».

ويقول مدير مكتب أونروا في منطقة صيدا، إبراهيم الخطيب: «ليست لدينا معلومات باستثناء ما نسمع من وسائل الإعلام. لكنني أستطيع تحديد عدد المخيمات التي تستفيد من خدمات أونروا وهي 12. كما أن عدد المستفيدين من خدمات أونروا يزيد عن مائتي ألف شخص». ويوضح أن أونروا تقدم خدمات مماثلة في جميع الدول، تضاف إليها في لبنان الخدمات الصحية، إذ إن فلسطينيي لبنان لا يستطيعون الاستفادة من خدمات الاستشفاء من قبل وزارة الصحة اللبنانية. كما يستفيد الفلسطينيون في لبنان من خدمات التعليم في المدارس، وذلك من الصف الأول أساسي حتى الصف الثالث الثانوي، مع تأمين الكتب والقرطاسية. كما تقدم الوكالة خدمات الشؤون الاجتماعية، علماً أن للبنان خصوصية في هذا الإطار ويحصل على خدمات إضافية». يتابع: «هناك مشاريع غير ثابتة كمشروع المال مقابل العمل، ومشاريع الترميم، والدعم الدراسي، في وقت توقف عدد من البرامج».

ويشير إلى أن خدمات أونروا في لبنان تختلف عن الدول الأخرى، وبالتالي، عند الحاجة لدخول مستشفى، تؤمن أونروا ذلك. وفي حال قطع التمويل وإيقاف خدماتها، سنعجز حتى عن شراء الأدوية لأنها غالية، وسيحرم أولادنا من التعليم في مدارسها».

وتقول أم حمزة المقيمة في مخيم المية ومية شرق مدينة صيدا: «لدي ولدان في المرحلة الثانوية في مدارس أونروا، والمدرسة قريبة من بيتي. لا يحتاج أولادي إلى سيارة نقل، ويذهبان إليها سيراً على الأقدام. وإذا توقفت خدمات التعليم في الأونروا، فسيصير أبنائي في الشارع».

ويقول مدير مكتب أونروا في منطقة صيدا، إبراهيم الخطيب: «ليست لدينا معلومات باستثناء ما نسمع من وسائل الإعلام. لكنني أستطيع تحديد عدد المخيمات التي تستفيد من خدمات أونروا وهي 12. كما أن عدد المستفيدين من خدمات أونروا يزيد عن مائتي ألف شخص». ويوضح أن أونروا تقدم خدمات مماثلة في جميع الدول، تضاف إليها في لبنان الخدمات الصحية، إذ إن فلسطينيي لبنان لا يستطيعون الاستفادة من خدمات الاستشفاء من قبل وزارة الصحة اللبنانية. كما يستفيد الفلسطينيون في لبنان من خدمات التعليم في المدارس، وذلك من الصف الأول أساسي حتى الصف الثالث الثانوي، مع تأمين الكتب والقرطاسية. كما تقدم الوكالة خدمات الشؤون الاجتماعية، علماً أن للبنان خصوصية في هذا الإطار ويحصل على خدمات إضافية». يتابع: «هناك مشاريع غير ثابتة كمشروع المال مقابل العمل، ومشاريع الترميم، والدعم الدراسي، في وقت توقف عدد من البرامج».

ويشير إلى أن خدمات أونروا في لبنان تختلف عن الدول الأخرى، وبالتالي، فإن توقف خدماتها سيؤدي إلى كارثة، لأن الخدمات الأساسية التي يحتاجها اللاجئون هي التعليم والطبابة، كما أن أونروا تقدم خدماتها خارج المخيمات، إذ تعيش عدد من العائلات الفلسطينية في المدن والمناطق اللبنانية.

يضيف: «من الخدمات التي توفرها الوكالة للاجئين الفلسطينيين، خدمة الرعاية الصحية الأولية، وتشمل الطب الوقائي والعلاجي، الطب الوقائي يشمل رعاية الأم والطفل وتقديم اللقاحات اللازمة للأطفال ومتابعة الحوامل. وفي ما يتعلق بالعلاجي، فلدى أونروا عيادات لمتابعة أوضاع المرضى بشكل دائم. وفي حال احتاج أي مريض للاستشفاء في مستشفيات خاصة وحكومية، فلدى أونروا تعاقد مع عدد منها، وذلك عدا عن خدمات التعليم التي تقدمها الوكالة للاجئين».

من جهته، يقول الناطق الإعلامي باسم أونروا في لبنان فادي الطيار إن «قرارات تعليق تمويل الوكالة تهدد عملنا الإنساني المستمر في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك لبنان، حيث يعتمد ما يقدر بنحو 250,000 لاجئ فلسطيني بشكل شبه حصري على خدمات أونروا الأساسية». وفي حال توقف التمويل، ستكون لذلك تداعيات جسيمة على مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إذ يعيش نحو 80 في المائة منهم في حالة فقر، ونصفهم في مخيمات مكتظة وسط ظروف صعبة في ظل القيود المفروضة على حق العمل وحق التملك.

وفي لبنان، تقدم أونروا خدمات التعليم لـ38,000 طفل في 62 مدرسة، كما توفر التعليم المهني والتقني لحوالي 1000 طالب. وتدير الوكالة 27 مركزاً صحياً تقدم فيها الرعاية الصحية الأولية لنحو 200,000 مريض سنوياً. كما تدعم أونروا الرعاية الصحية من المستوى الثاني والثالث في المستشفيات المتعاقدة مع الوكالة. هذا بالإضافة إلى خدمات الإغاثة وخدمات برنامج البنية التحتية وتحسين المخيمات. وتقدم أونروا مساعدات نقدية لـ65 في المائة من لاجئي فلسطين في لبنان، مع التركيز على أولئك الذين لا يستطيعون العمل، من ضمنهم الأطفال والمسنون والأشخاص المعوقون. ويشير إلى أن «قرار وقف التمويل لأونروا سيعرض مستقبل 38,000 طالب للخطر، ما يهدد بتفاقم المعاناة، وتعميق الفقر، وزيادة الإحباط واليأس بين صفوف لاجئي فلسطين، وهناك مخاوف من أن يقعوا فريسة التطرف. وقد يكون التأثير الإنساني لذلك كارثياً، ومن المحتمل أن تكون لذلك تداعيات على الاستقرار في لبنان، الذي يعاني أصلاً من أزمات صعبة، وعلى الاستقرار في المنطقة ككل».

خدمات الوكالة تشمل اثني عشر مخيماً في البلاد

خدمات أونروا في لبنان تختلف عنها في الدول الأخرى

في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين (أحمد الربيعي/ فرانس برس)

250,000
عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعتمدون بشكل شبه كامل على خدمات أونروا الاساسية في لبنان.

الشهيد بدر مصلح... اسم بارز في دعم ذوي الإعاقة

كان الشهيد بدر مصلح يكرس حياته لحل مشاكل ذوي الإعاقة، رغم أنه لم يحصل على حقه في التوظيف، أو حتى في مرافق ملائمة لإعاقته

غزة ـ **امجد ياغي**

حرص الشهيد الفلسطيني بدر مصلح على التغلب على كونه كفيفاً عبر رعاية أطفاله الثلاثة، والاهتمام بغيره من الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، وكان محبوباً في مخيم النصيرات، حيث ينشط في حملات التوعية بحقوق الإنسان الأساسية، وفي الحملات الوطنية، لكن الاحتلال الإسرائيلي قتله في قصف دمر منطقته في السابع من ديسمبر/كانون الأول الماضي.

ودّع الغزيون الشهيد مصلح بحزن، فقد ترك للجميع ذكريات جميلة، إذ كان يحب المُزاح، ومن مقولاته الرائجة: «الرسالة لا تقيد بوطن أو لون، أو جنس أو دين. ولدت بإعاقة بصرية، وفقدت بصري بالكامل، لكني تابعت حياتي، وأصررت على متابعة دروسي، ودخول الجامعة برفقة من هم بلا إعاقة».

استشهد مصلح حين كان يبلغ من العمر 39 سنة، وقد درس التاريخ والآثار الإسلامية في الجامعة الإسلامية بمدينة غزة، وحصل على شهادة البكالوريوس ضمن أوائل الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية الذين يحصلون على تلك الشهادة في قطاع غزة.

يقول شقيقه أحمد مصلح: «ترك بدر لنا أطفاله الثلاثة، طيبة (10 سنوات)، وصلاح الدين (7 سنوات)، وكريم عمره سنتان ونصف. أتذكر لحظات استشهاده، والتي لم يتخل فيها عن فكاهته المعهودة، وشهر استشهاده كان يوافق ذكرى استشهاد شقيقنا محمد، وكذا ذكرى زواجه وميلاد ابنته، وكان ينتظر نهاية العدوان كي يحتفل بتلك المناسبات».

يضيف أحمد لـ«العربي الجديد»: «في يوم استشهاده، صلينا الفجر في المنزل جماعة، وكان هو الإمام، وكنا نصلي في البيت خشية الصلاة في المسجد الذي كان يعتبره بدر مصدر راحة يومية، مع العلم أنه كان يحافظ على صلاة الفجر في جماعة بالمسجد منذ بداية الحرب، لكن الخوف من استهداف المساجد جعلنا نتوقف عن ذلك، وظهر يوم استشهاده وكان يقول إنه مشتاق للمسجد كثيراً».

يتابع: «كان شقيقي ضحية عدم تطبيق قوانين العمل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة، إذ كان يحلم بأن يكون مدرساً مادة التاريخ، ورغم محاولاته الحصول على وظيفة كمعلم، كانت وزارة التربية تتجاهل تطبيق القوانين التي تمنح ذوي الإعاقة البصرية حق العمل كمدرسين، لكنه كان يذهب إلى المدارس لإعطاء جلسات تثقيفية للتلاميذ حول حقوق ذوي الإعاقة ضمن حملات مجتمعية عديدة».

كان الشهيد مصلح عضواً في الجمعية العمومية للتماثيل الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ومسؤول اللجنة التوجيهية بها، ومدرباً لأصحاب الهمم، وقد عمل بدر في عدد من المشاريع المجتمعية، من بينها مشاريع داعمة لحقوق ذوي الإعاقة، وشارك في الضغط على المؤسسات الرسمية والخاصة من أجل تفعيل القوانين التي تتيح لذوي الإعاقة المشاركة السياسية، والانخراط في العمل، وكان عضواً بارزاً في الاتحاد الفلسطيني للمعاقين، ومدرباً في حملات الضغط والمناصرة في قضايا ذوي الإعاقة.

وتقول حنين السماك، التي رافقته في كثير من حملات ذوي الإعاقة: «لم يكن بدر مجرد ناشط حقوقي داعم لذوي الإعاقة، بل كان يشارك في الحملات الوطنية، والحملات القانونية من أجل المطالبة بالمساواة للفئات المهمشة والمستضعفة، وكان يطلب من أصدقائه ومن يشاركونه العمل أن يلتقطوا له الكثير من الصور، ويقول: لا تقلقوا، أنا سأعرف الصور الجيدة من غير الجيدة. كوني لا أرى لا يعني أنني لا أعرف التمييز».

تضيف السماك لـ«العربي الجديد»: «أعمل في مجال ذوي الإعاقة منذ أكثر من 20 عاماً في قطاع غزة، وعملت برفقة مصلح في الكثير من المشاريع المجتمعية وحملات المناصرة، وقد كان من أبرز المشاركين في حملة (بكرة أحلى) التي تدعم مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة مجتمعياً، وكان الناطق الإعلامي باسمها، ومسؤول المنطقة الوسطى في القطاع. كان بدر داعماً كبيراً، ولم نشعر يوماً بأن إعاقته البصرية تمنعه من العمل، وكان أحياناً يمازحني قائلاً إنه يريد قيادة سيارتي، وقد كان لي تواصل أسبوعي معه، ولقاء لمناقشة القضايا المهمة على الساحة، وكيفية توفير الدعم النفسي لذوي الإعاقة، والتخطيط للحملات المستقبلية».

تتابع: «أكثر تحدٍ خاضه مصلح في السنوات الأخيرة كان التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة السمعية، لكنه نجح في ذلك عن طريق اللمس، وحاول تعلم بعض أساسيات لغة الإشارة لبدء حوار مبسط مع ذوي الإعاقة السمعية مع الناشط محمود أبو ناموس. عشرات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبعض الفاعلين والناشطين استشهدوا خلال العدوان الإسرائيلي، وانقطع التواصل مع عديدين خلال الأشهر الأخيرة، وأتوقع أن العدوان سيخلف عدداً كبيراً من الأشخاص ذوي الإعاقة الجدد في قطاع غزة».

كان الشهيد مصلح حريصا على رعاية أطفاله بنفسه (العربي الجديد)

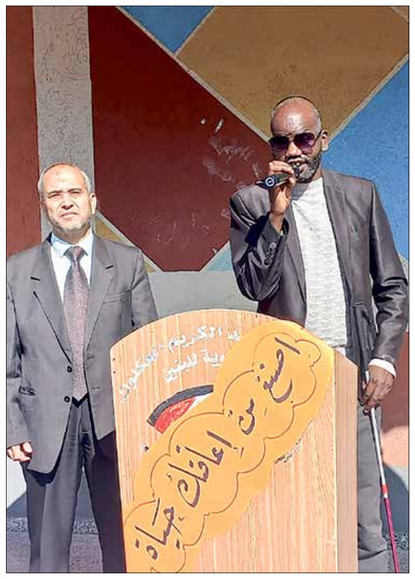
شارك الشهيد بدر مصلح في حملات كثيرة (العربي الجديد)

قانون ألماني لتسريع ترحيل اللاجئين... عمل من طرف واحد

يتوقع أن ترتفع وتيرة ترحيل طالبي اللجوء المرفوضين من ألمانيا بعدما أقرّ البرلمان تعديلات قانونية تساهم في تشديد سياسة الهجرة وتسّرع الترحيل، رغم أن عراقيل تتعلّق ببلدانهم الأصلية تعترض التنفيذ

تسهيلات قانونية للترحيل المهاجرين من ألمانيا (بنز شلو تر/ فرانس برس)

برلين ـ **شادي عاكوم**

استجاب البرلمان الألماني «بوندستاغ» أخيراً لمطالب تعزيز قدرة الحكومة الفيدرالية على دعم السلطات في الولايات والبلديات المثقلة بأعباء المهاجرين وطالبي اللجوء، وصوّتت غالبية أحزابه على قانون جديد يُبسّط عمليات إعادة أولئك الذين رُفضت طلبات لجوئهم أو اتهموا بارتكاب مخالفات جنائية. وبينما كان لافتاً عدم تصويت حزب «البديل» اليميني الشعبوي على القانون بحجة أن بنوده لم تذهب بدرجات أبعد في التضييق على اللاجئين وزيادة التشدّد في عمليات الترحيل. منح القانون الجديد الشرطة صلاحيات أهمها توسيع البحث عن الأشخاص المطلوب ترحيلهم، والتدقيق في المستندات والبيانات المتعلقة بهوية الأشخاص المعنيين الذين يسمح مثلاً بتحديد مواطنهم الأصلية.

ويسمح القانون أن تفتش السلطات عن الأشخاص المدرجين على قوائم الترحيل في أماكن الإقامة المشتركة، خصوصاً أن عدداً كبيراً منهم يتعمّدون الإقامة لدى أفراد آخرين من أجل الاختباء. ويمكن أن تصطحب الأجهزة الأمنية الشخص المعني بالترحيل ليلاً، في حين باتت الاعتراضات والدعاوى القضائية على الإجراءات المتخذة، وبينها حظر دخول طالبي اللجوء أو عدم منحهم تصاريح إقامة، بلا تأثير على صعيد وقف تنفيذ الإبعاد. ويلحظ القانون عدم الإعلان عن عمليات الترحيل إلا إذا كانت تؤثر في أسر لديها أطفال تحت سن الـ12، علماً أن وزارة الداخلية تعتبر أن «إجراءات تسريع الترحيل ضرورية للحفاظ على قبول مجتمعي يساهم في حماية اللاجئين».

وزاد القانون الجديد إلى 28 يوماً بدلاً من 10، المدة القصوى لفترة الاحتجاز قبل تنفيذ الترحيل، وأيضاً فترة تجهيز عملية الإبعاد لمنع الشخص المراد ترحيله من الاختباء، وبات يمكن اعتماد سبب مستقل للاحتجاز الذي يشمل حالات يفشل فيها الأجنبي في تقديم معلومات توضح جنسيته، في حين منع احتجاز القاصرين في انتظار الترحيل، وفرض تعيين محامين لمتابعة أوضاعهم، لكن ذلك لم يمنع نقابة المحامين من القول إن «إجراءات الترحيل الجديدة غير مناسبة»، كما أعطى السلطات حق وضع قوائم تسهّل طرد المهربين، خاصة أولئك الذين أدينوا بالسجن لمدة عام على الأقل بتهم مساعدة مهاجرين في الوصول إلى ألمانيا، أو ارتكاب أعمال جنائية أو تشكيل عصابات إجرامية. وفي شأن مخالفات معادة الأجانب للسامية وإظهارهم العنصرية أو الكراهية، يطالب القانون بالتحقق من الوقائع والدوافع قبل تنفيذ أي خطوة لإبعادهم.

وفي حين تؤكد وزارة الداخلية حرصها على إرغام الأشخاص الذي لم يمنحوا الحق في البقاء على المغادرة بسرعة أكبر، تعتبر منظمة «بروازول» التي تدافع عن حقوق اللاجئين أن «قانون الترحيل الجديد يخدم الحزب اليميني الشعبوي لكنه لا يحل المشكلات، كما أن الصلاحيات الخاصة بعمليات الترحيل التي منحها القانون للسلطات ستنتهك الحقوق الأساسية، وتتسبب في ممارسات أكثر وحشية واعتقالات. القانون يُلبي الدعوات الشعبوية، في حين لا تسمح الأوضاع السائدة في بلدان عدة واحوال حقوق الإنسان فيها بتنفيذ عمليات ترحيل». وتندد المنظمة بتزايد تحويل الأحزاب التقليدية لهجة خطابها السياسي إلى اليمين المتطرف، والتركيز على القيود، ورفع عدد عمليات الترحيل. «بدلاً من ذلك كان يجب أن يركز السياسيون على استقبال وإدماج الأشخاص الذين يصلون إلى البلاد، علماً أن هذا الأمر يتطلب موارد مالية وبشرية وتعديلات تشريعية»، مطالبة بضرورة «تحديد أولويات وأسباب مختلفة لمنح الحماية للمهاجرين الوافدين، وإنشاء أماكن للرعاية في النهار ومدارس، والاهتمام بالسكن الاجتماعي وبتوفير إيجارات بأسعار معقولة لأن معظم الأشخاص الذين يطلبون اللجوء في ألمانيا سيبقون فيها».

وخلصت المنظمة إلى «أنه في ضوء الصراعات المتزايدة في أنحاء العالم التي ترفع عدد اللاجئين الى مستويات قياسية، يجب أن يبدأ الألمان في فهم قضية الحروب واللاجئين باعتبارها أمراً طبيعياً في عالم تحكمه العولمة، ويجب إظهار أن حقوق الإنسان لا تزال ذات قيمة بالنسبة إلى الألمان، وأنهم لا يريدون التضحية بها من أجل الخطاب اليميني الشعبوي المثير للانقسامات».

وتفيد وزارة الداخلية الاتحادية بأن 242,642 شخصاً طلبوا مغادرة ألمانيا حتى نهاية ديسمبر/ كانون الأول الماضي، رغم أن 193,972 منهم امتلكوا إقامات مسامحة (دولدونغ) للبقاء.

يسمح القانون ان تفتش السلطات عن المدرجين على قوائم الترحيل

تحرص وزارة الداخلية على إرغام الأشخاص على المغادرة بسرعة أكبر

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

دقائق معدودة من اللعب

أرجوحة وألعاب

أطفال غزة يحاولون نسيان الحرب

يتجمع عشرات من الأطفال النازحين في مدينة رفح، أقصى جنوبي قطاع غزة، حول أرجوحة بسيطة بانتظار دورهم في اللعب المجاني في وقت مستقطع بعيداً عن أجواء العدوان الإسرائيلي. ومنذ بداية الحرب، لا يجد الأطفال وقتاً أو مكاناً للعب في ظل تواصل القصف، وتكرر النزوح، ما يزيد الضغوط النفسية عليهم، وهو ما حاول الشاب الفلسطيني محمد عاشور مواجهته عبر تشغيل أرجوحة للترفيه عن الأطفال. يقول عاشور (27 سنة) إنه كان يستخدم الأرجوحة في شهر رمضان والأعياد والعطلات الدراسية للحصول على دخل بسيط، لكنه قرر تشغيلها لإضفاء نوع من المرح على حياة الأطفال النازحين. يضيف: «هذه الحرب المدمرة استهدفت الأطفال بشكل عنيف، وأشعر بسعادة غامرة حين أساعدهم على اللعب، فالأرجوحة تعيد بعض البسمة إلى وجوههم». وتقول الطفلة حلا بركات (8 سنوات) إنها تأتي مع شقيقتها بسام كل يوم للعب على الأرجوحة، معتبرة أن الأرجوحة تجعلها تعيش أجواء من الفرح والسعادة، وتنسيها الحرب والقصف والخوف. يمارس أطفال آخرون ألعاباً أخرى للترفيه عن أنفسهم، وهم يستغلون في ذلك ما يتوفر لديهم، حتى لو كان ركام المنازل المنهارة، وحتى السور الحدودي مع مصر. وتؤكد منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) أن «قطاع غزة هو أخطر مكان على الأطفال في العالم، والأوضاع تحولت من كارثية إلى شبه منهارة».

(الأناضول)

(الصور: فرانس برس، الأناضول، Getty)

أرجوحة فوق الركام

يلعبان رغم كل شيء

متعة الأرجوحة

اللعب بما يتوفر

أطفال على الحدود